@ 248 @ كما يقول : الواقع في معصية إذا بين له وجهها : هذا قدر ا لا مهرب ولا مفر من قدر ا أو قالوا ذلك وهو حق على سبيل الاحتجاج على تلك الأشياء ، أي لو لم يرد ا ما نحن عليه لم يقع ولحال بيننا وبينه . وقال الزمخشري : يعنون بكفرهم وتمردهم أن شركهم وشرك آبائهم وتحريمهم ما أحل ا بمشيئة ا وإرادته ولولا مشيئته لم يكن شيء من ذلك كمذهب المجبرة بعينه ؛ انتهى ، وهو على طريقة الاعتزال . وقال الماتريدي : يحتمل أن تكون المشيئة بمعنى الرضا أو بمعنى الأمر والدعاء لأنهم قالوا : إن ا أمرنا بذلك ، ويحتمل أن قالوه استهزاء وسخرية انتهى . ولا تعلق للمعتزلة بذلك مع هذه الاحتمالات . قال ابن عطية : وتعلقت المعتزلة بهذه الآية فقالوا : إن ا قد ذم لهم هذه المقالة وإنما ذمها لأن كفرهم ليس بمشيئة ا بل هو خلق لهم قال : وليس الأمر على ما قالوا ، وإنما ذم ا ظنّ المشركين إن ما شاء ا لا يقع عليه عقاب وأما أنه ذم قولهم : لولا المشيئة لم تكفر فلا ؛ انتهى . و { الَّذِينَ أَشْرَكُواْ } مشركو قريش أو مشركو العرب قولان ، { وَلاَ ءَابَاؤُنَا } معطوف على الضمير المرفوع وأغني الفصل بلا بين حرف العطف والمعطوف على الفصل بين المتعاطفين بضمير منفصل يلي الضمير المتصل أو بغيره . وعلى هذا مذهب البصريين لا يجيزون ذلك بغير فصل إلا في الشعر ومذهب الكوفيين جواز ذلك وهو عندهم فصيح في الكلام . وجاء في سورة النحل { وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلا ءابَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا مِن دُونِهِ } فقال : من دونه مرتين وقال : نحن فأكد الضمير لأن لفظ العبادة يصح أن ينسب إلى إفراد ا بها وهذا ليس بمستنكر ، بل المستنكر عبادة شيء غير ا أو شيء مع ا فناسب هنا ذكر من دونه مع العبادة ، وأما لفظ { مَا أَشْرَكْنَا } فالإشراك يدل على إثبات شريك فلا يتركب مع هذا الفعل لفظ من دونه لو كان التركيب في غير القرآن { مَا أَشْرَكْنَا } من دونه لم يصح معناه ، وأما من دونه الثانية فالإشراك يدل على تحريم أشياء وتحليل أشياء ، فلم يحتج إلى لفظ من دونه وأما لفظ العبادة فلا يدل على تحريم شيء كما دل عليه لفظ أشرك فقيد بقوله : من دونه ولما حذف من دونه هنا ناسب أن يحذف نحن ليطرد التركيب في التخفيف . . { كَذالِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُواْ بَأْسَنَا } أي مثل ذلك التكذيب المشار إليه في قوله : { فَإِن كَذَّبُوكَ } فقد كذبت الأمم السالفة ، فمتعلق التكذيب هو غير قولهم : { فَلَوْ شَاء * اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا } الآية أي بنحو هذه الشبهة من ظنهم أن ترك ا لهم دليل على رضاه بحالهم وحتى ذاقوا بأسنا غاية لامتداد

التكذيب إلى وقت العذاب ، لأنه إذا حلّ العذاب لم يبق تكذيب وجعلت المعتزلة التكذيب راجعاً إلى قوله { وَلَوْ شَاء اللّهُ } الجملة التي هي محكية بالقول وقالوا : كذبهم ا في قولهم ويؤيده قراءة بعض الشواذ كذب . وقال الزمخشري : أي جاؤوا بالتكذيب المطلق لأن ا عز وجل ركب في العقول وأنزل في الكتب ما دل على غناه وبراءته من مشيئة القبائح وإرادتها والرسل أخبرت بذلك ، فمن علق وجوه القبائح من الكفر والمعاصي بمشيئة ا وإرادته فقد كذب التكذيب كله وهو تكذيب ا وكتبه ورسله ونبذ أدلة العقل والسمع وراء ظهره ؛ انتهى ، وهو على طريقة الاعتزال . .

{ قُلْ هَلْ عِندَكُم مّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَخْرُصُونَ } استفهام على معنى التهكم بهم وهو إنكار ، أي ليس عدكم من علم تحتجون به فتظهرونه لنا ما تتبعون في دعاواكم إلا الظنّ الكاذب الفاسد ، وما أنتم إلا تكذبون أو تقدرون وتحزرون . وقرأ النخعيّ وابن وثاب : إن يتبعون بالياء . قال ابن عطية : وهذه قراءة شاذة يضعفها قوله { وَإِنْ أَنتُمْ } لأنه يكون من باب الالتفات . .

{ قُلْ فَلِلّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاء لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ } بين { قُلْ } والفاء محذوف قدره الزمخشري فإن كان الأمر كما زعمتم إن ما أنتم عليه بمشيئة ا فللّه الحجة